

باردو في: 7 افريل 2025

واردات مجلس
07 افريل 2025
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

من النائب يوسف التومي
عضو مجلس نواب الشعب

ع / ط : السيد رئيس مجلس نواب الشعب
إلى السيد وزير الداخلية

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أتشرف بأن أحيل إليكم بسؤال كتابي.

تحية طيبة،

وبعد،

حيث وقعت الموافقة لشركة "مونوبري" بمدينة زاوية سوسة ببيع المشروبات الكحولية في

مناسبتين،

فهل يمكن الترخيص لها دون استشارة السلط المحلية؟ وهل يمكن سحب الرخصة

لكونها تمثل تهديدا للأمن العام بالمنطقة خاصة بعد عديد التشكيات من المواطنين؟

ولكم منا كل التقدير والاحترام.

والسلام.

عضو مجلس نواب الشعب

يوسف التومي

إجابة وزير التجارة وتربية الصادرات
حول السؤال الكتابي الموجه من السيد النائب يوسف التومي
بخصوص إسناد رخصة بيع للمواد الكحولية لشركة مونوري
بزاوية سوسة مما تسبب في ارتفاع منسوب الجريمة بالمناطق المجاورة

الموضوع: بخصوص مراسلتكم الواردة إلينا بتاريخ 22 أبريل 2024 بخصوص إسناد رخصة بيع للمواد الكحولية لشركة مونوري بزاوية سوسة وإمكانية سحبها



تحية طيبة.

وبعد.

نسألمراسلتكم المذكورة أعلاه والمتعلقة بسؤالكم حول إسناد رخصة بيع للمواد الكحولية لشركة مونوري بزاوية سوسة وإمكانية سحبها. أشرف بإفادتكم بما يلي:

تقدمت شركة الدار الجديدة لمدينة تونس (نقطة البيع الكائنة بزاوية سوسة طريق مساكن ولاية سوسة) بمطلب رخصة تعاطي تجارة المشروبات الكحولية المعدة للحمل لدى مصالح وزارة التجارة وتربية الصادرات بتاريخ 29 جانفي 2016 وتمت إحالته إلى وزارة الداخلية للدراسة والتحري في مدى احترام الشركة المعنية لشروط الحصول على الرخصة وخاصة الأمنية منها وإبداء الرأي وذلك تبعا للقرار المشترك لوزير التجارة والصناعات التقليدية ووزير الداخلية والتنمية المحلية المؤرخ في 14 ديسمبر 2006 والمتعلق بضبط شروط إسناد وسحب رخصة تعاطي تجارة المشروبات الكحولية المعدة للحمل. وبعد إبداء مطلب في إعادة النظر في الترخيص للشركة المذكورة مؤرخ في 17 أكتوبر 2016 وردت إجابة وزير الداخلية بالموافقة في 16 فيفري 2017 في المراسلة عدد 24/117. وبناء على هذا الرأي تم إسناد قرار الترخيص في تعاطي تجارة المشروبات الكحولية المعدة للحمل للشركة المذكورة بتاريخ 13 مارس 2017.

كما تقدمت الشركة المعنية بمطلب تحيين الرخصة بعد تغيير الممثل القانوني وقامت مصالح الإدارة بإنعاش نفس الإجراءات. وورد رأي السيد وزير الداخلية بالموافقة بموجب مراسلة عدد 24/121 مؤرخة في 17 ماي 2021 وأسند الوزير المكلف بالتجارة على أساسها الرخصة بتاريخ 10 جوان 2021

تجدر الإشارة بأن إسناد رخصة تعاطي تجارة المشروبات الكحولية المعدة للحمل يتم بقرار من الوزير المكلف بالتجارة بعد أخذ رأي وزير الداخلية خلال الأشهر الثلاث الأولى من تاريخ إيداع الملف وذلك حسب الفصل الثالث من القرار المشترك لوزير التجارة والصناعات التقليدية ووزير الداخلية والتنمية المحلية المذكور أعلاه.

أما فيما يتعلق بسحب الرخصة، فقد وردت حالات السحب بالقرار المشار إليه أعلاه على سبيل الحصر ومن بين هذه الحالات الإخلال بالنظام والأمن العامين.

وباعتبار أن تأثير هذه الرخصة من عدمه على الأمن وراحة المتساكنين يبقى من اختصاص وزارة الداخلية وليس من مشمولات وزارة التجارة وتنمية الصادرات وأنه لم ترد على الإدارة أي شكيات أو ما يفيد ملاحظة السلط الأمنية لإخلالات تعس بالنظام والأمن العامين إلى حد هذا التاريخ فإنه لا يمكن اتخاذ قرار بسحب رخصة تعاطي تجارة المشروبات الكحولية المعدة للحمل من شركة الدار الجديدة لمدينة سوسة إلا في صورة توفر شروط هذه الإجراء بعد أخذ رأي وزارة الداخلية حتى يكون القرار الذي تصدره الإدارة معللاً ومطابقاً للترائب الجاري بها العمل.

والسلام